ثلاثة مسارات لموازنة ٢٠١٧م:

النفط وتنويع الإيرادات ومبادرات تنفيذ

تعتمد الموازنة العامة للسلطنة للعام الحالي على ثلاثة مسارات متوازية أولهم سعر النفط الذي مازال يمثل الرافد الأساسي للإيرادات العامة والثاني هو رفع حجم الايرادات غير النفطية ويحدد هذان المساران معا مستوى الايرادات المتوقعة وبالتالي العجز المقدر للموازنة، أما المسار الثالث وهو الأهم على الاطلاق فهو الحفاظ على استدامة النمو عبر تعزيز القطاعات غير النفطية وتنفيذ مبادرات البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي «تنفيذ».

ورغم الانتعاش النسبي في أسعار النفط مؤخرا الا انها تظل عند مستويات منخفضة مقارنة مع مستوياتها التي كانت قد تخطت مائة دولار للبرميل قبل بدء التراجع منذ منتصف عام ٢٠١٤، وفي بداية العام الماضي انهارت الأسعار الى نحو ٢٤ دولارا للبرميل، ومع منتصف ٢٠١٦ حققت الأسعار ارتفاعا تدريجيا حتى بلغت متوسط ٥٠ دولارا قبيل نهاية العام، وبناء على أوضاع أسواق النفط تم وضع موازنة السلطنة لعام ٢٠١٦ على أساس تقدير ٤٥ دولارا كسعر لبرميل النفط مع عجز متوقع نحو ٣,٣ مليار ريال، وايرادات عامة بحجم ٨,٧ مليارات ريال، ومع انتهاء العام الماضي دون ان يتخطى متوسط السعر السنوي للنفط ٤٠ دولارا بلغ العجز الفعلي للموازنة بنهاية ٢٠١٦ مستوى وصفته وزارة المالية بالتاريخي عند ٥,٣ مليار ريال كما سجل العجز أيضا مستويات مرتفعة في عام ٢٠١٥. وتم وضع موازنة العام الحالي ٢٠١٧ بتقدير نفس السعر لبرميل النفط أي ٤٥ دولارا مع عجز متوقع قدره ٣ مليارات ريال، ويتم تغطية العجز من خلال وسائل التمويل المتاحة (الاقتراض الداخلي والخارجي والسحب من الاحتياطيات)، وخلال العام الماضي شكل الاقتراض من مؤسسات التمويل الأجنبية والمحلية وإصدار الصكوك وسندات التنمية وأذونات الخزينة نسبة ٧٢ بالمائة من التمويل اللازم، وتم تغطية المتبقي ٢٨ بالمائة من الاحتياطيات، أما بالنسبة للعام الجاري فسيتم تمويل ثلثي العجز من مصادر خارجية والثلث الآخر من اصدارات محلية ومن الاحتياطيات وسيشمل الاقتراض الخارجي بالدولار الأمريكي إصدار سندات دولية وصكوك وقروض تجارية مجمعة.

كما تمت عدة اصدارات مالية العام الماضي منها ٤ إصدارات من سندات التنمية الحكومية بقيمة ٤٥٠ مليون ريال، كما نجحت السلطنة عن طريق بيع سندات في الأسواق المالية العالمية في جمع ٢,٥ مليار دولار أمريكي خلال العام الماضي، وتنوي وزارة المالية تمويل جزء من عجز الموازنة هذا العام عبر السحب من الاحتياطيات العامة

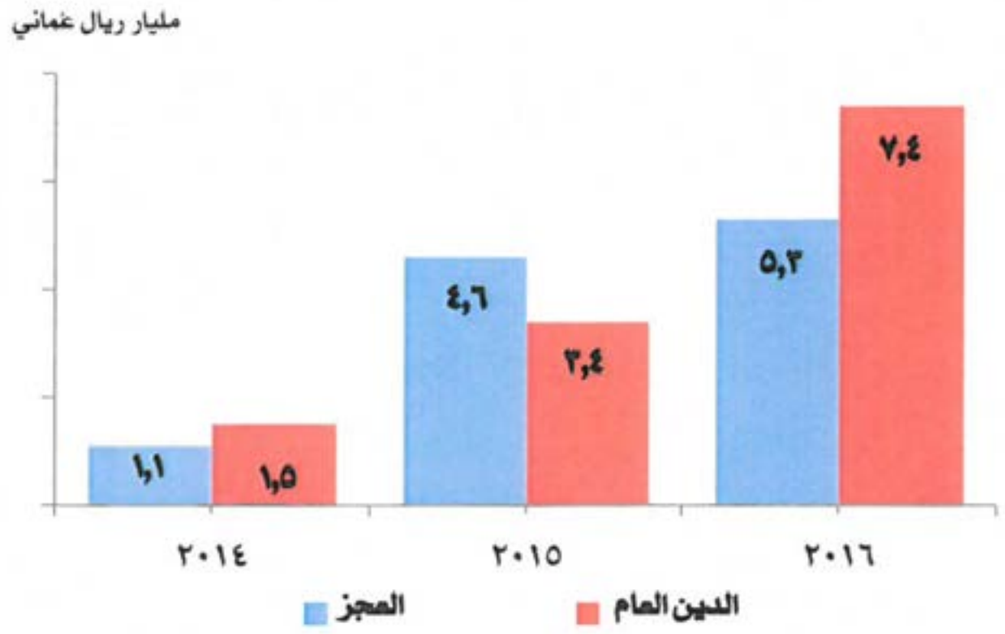

بقيمة ٥٠٠ مليون ريال اعتمادا على ان التركيز على تعزيز الاحتياطي العام للسلطنة بشكل مستمر جعل الاحتياطي في مستوى جيد، ورغم أزمة النفط التي دخلت عامها الثالث بلغ حجم الاصول المملوكة للسلطنة ٧,٦ مليار ريال حتى نهاية اكتوبر الماضي حسب احدث بيانات تم اعلانها من قبل البنك المركزي العماني ورغم السحب من الاحتياطيات فانه يتم اعادة تعزيز الاحتياطي شهريا من خلال تحويل جزء من عائدات تصدير النفط الى الصناديق السيادية.

وأوضحت وزارة المالية أن العجز الذي بلغ مستوي غير مسبوق العام الماضي أدى الى ارتفاع حجم الدين العام الى ما يمثل ٢٩ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا المستوى من الدين مازال عند الحدود الامنة لكن احد اولويات الموازنة هو خفض مستويات العجز وبالتالي تقليل معدل الدين العام خاصة ان ارتفاع الدين يرتبط دائما بزيادة في خدمة اعبائه، وكان تقرير صادر عن البنك المركزي العماني قد أوضح ان مستويات الدين العام مثلت ٥ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠١٤ ثم ٩,٢ بالمائة مع نهاية ٢٠١٥. و للتعامل مع المسائل المتعلقة بإدارة السيولة وتمويل الدين، تم وضع الآليات اللازمة على شكل لجان عالية المستوى تشارك فيها وزارة المالية والمجلس الأعلى للتخطيط والبنك المركزي العماني وصندوق الاحتياطي العام للدولة، وتأسيس وحدة معنية بإدارة الدين العام في وزارة المالية تتولى مهمة تخطيط وتنظيم وإدارة عمليات الدين الحكومي ومراجعة الوسائل والخيارات على ضوء تطورات الأسواق المالية العالمية وأوضاع السيولة المحلية ومراقبة المستوى الآمن للمديونية والمخاطر المرتبطة بارتفاعها وتنويع مصادر التمويل.

وفي الوقت الحالي تبدو الأجواء في حالة من التفاؤل بسبب اتجاه اسعار النفط للارتفاع هذا العام بعد دخول اتفاق تخفيض الانتاج لدول اوبك حيز التنفيذ الفعلي، وفي حال بقاء الاسعار عند مستوى اعلى من ٥٠ دولارا للبرميل سينعكس ذلك ايجابا على الموازنة من خلال زيادة الايرادات وتقليل العجز، ومؤخرا أعلنت السلطنة بدء مشاركتها في تنفيذ اتفاق اوبك عبر خفض الانتاج اليومي بمقدار ٤٥ الف برميل وهو ما يعني ان حجم الانتاج سيكون اقل من مليون برميل يوميا لكن مع ارتفاع اسعار النفط فان حجم الايرادات العامة سيتجه للارتفاع رغم خفض الانتاج. وتتعامل السياسات المالية مع اسعار النفط من خلال اثنين من السيناريوهات، الأول في حال استمر الانخفاض في اسعار النفط لفترة طويلة وفقا لبعض التوقعات، وهو ما يستدعي اتخاذ مزيد من الإجراءات لضبط المصروفات وتعزيز الإيرادات بما فيها زيادة توسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق الرأسمالي وتخفيض المصروفات الجارية وزيادة الرسوم على استخدام بعض المرافق. أما السيناريو الثاني فهو في حال حدوث انتعاش سريع في اسعار النفط العالمية فسيمثل هذا الأمر فرصة لاستغلال هذه المكاسب في مراكمة وفورات في المالية العامة مما سيسهل عملية الحفاظ على استدامتها لتعزيز الإيرادات غير النفطية، لكن في كلا الحالتين تراعي الموازنة ترشيد الانفاق مع الإبقاء على معدل جيد من مخصصات الإنفاق الاستثماري لكي تتمكن الجهات الحكومية من تلبية المتطلبات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الحكومية ورصدت الموازنة للعام الجاري ٢,٦ مليار ريال للإنفاق الاستثماري بما في ذلك المخصصات الانمائية.

مليار ريال عماني	
الإنفاق الفعلي في عام ٢٠١٤م	١٥,٢
الإنفاق الفعلي في عام ٢٠١٦م	١٢,٧
نسبة التخفيض المحققة	١٦,٥٪

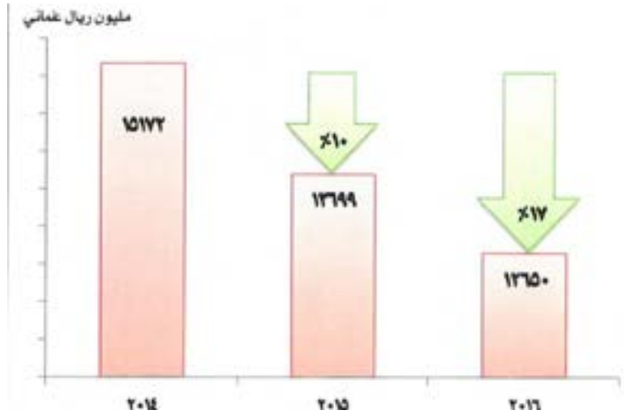

دولار امريكي	
سعر النفط المحقق في عام ٢٠١٤م.	١٠٥
سعر النفط المحقق في عام ٢٠١٦م.	٣٩
نسبة الانخفاض في سعر برميل النفط.	٦٣٪
انخفاض الإيرادات النفطية.	٦,٩ مليار ر.ع

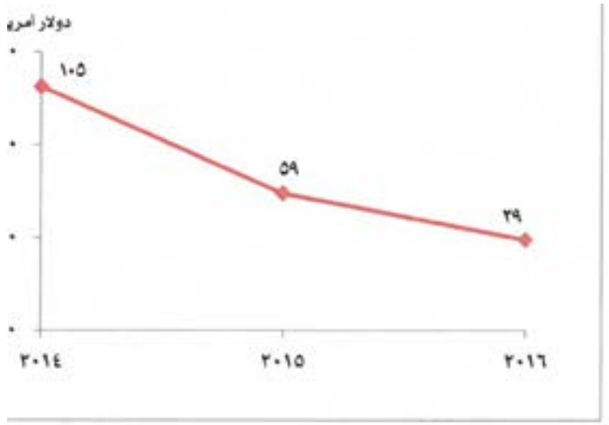

ومن جانب آخر فإن هدف ترشيد الانفاق ورفع الايرادات له أولوية كبيرة، وتطبيقا لذلك ففي المسار الثاني للموازنة تواصل الحكومة تطبيق إجراءات للتعامل مع هذا الوضع عن طريق ترشيد المصروفات الحكومية وزيادة الإيرادات غير النفطية وإجراء اصلاحات على صعيد الدعم والاعانات بحيث يستفيد منها من يستحق الدعم من المواطنين، والالتزام بالمخصصات المعتمدة للوزارات والوحدات الحكومية وعدم اعتماد أية مبالغ إضافية على أن يتم تغطية أية احتياجات ملحة خلال العام من خلال ترتيب أولويات الإنفاق، وإعطاء الأولوية لتخفيض العجز المتراكم في حالة تحقق أي زيادة في الايرادات النفطية خلال العام، وفي هذا الاطار اعلنت وزارة المالية ان خفض الإنفاق انعكس ايجاباً على تحسين كفاءته وقد انحصر في بعض بنوده والتي لا تؤثر على رواتب ومخصصات موظفي الحكومة ولا تؤثر على النشاط الأساسي الذي تقوم بها الوحدات الحكومية وكذلك الخدمات الحكومية المقدمة للمجتمع، وذلك على النحو يتضمن إعطاء الأولوية في التنفيذ للمشروعات الضرورية التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتريث في تنفيذ المشروعات غير الملحة، وتأجيل شراء واستبدال السيارات الحكومية والمعدات وضبط الصرف على الموازنة الرأسمالية بحيث يكون في حده الأدنى.

وانتهجت الحكومة سياسة التدرج في مواجهة الانخفاض الحاد في الايرادات لتفادي أية تبعات حادة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية وتضمنت موازنة ٢٠١٧ عدداً من الإجراءات في جانبي الإيرادات والإنفاق أهمها تنشيط الإيرادات غير النفطية، ومن المتوقع أن تؤدي الإجراءات إلى تحسين ورفع مساهمة الإيرادات غير النفطية، ومنها تعديل قانون ضريبة الدخل، وتطبيق الضريبة الانتقائية على بعض السلع الخاصة كالتبغ والكحول وغيرها بشكل متزامن مع تطبيقها في باقي دول مجلس التعاون الخليجي، وتعديل رسوم إصدار تراخيص استقدام العمال غير العُمانيين، وتعديل بعض الرسوم الخدمية للخدمات التي تقدمها شرطة عُمان السلطانية، والحد من الإعفاءات الضريبية للشركات والمؤسسات، ورفع كفاءة تحصيل الضرائب وتفعيل الرقابة والمتابعة، وتعديل الضوابط المطبقة للإعفاءات من الضريبة الجمركية، وتطبيق التعرفة المعدلة لكبار مستهلكي الكهرباء للاستخدامات التجارية والصناعية والحكومية، وتعديل ضوابط تخصيص الأراضي التجارية والسياحية

والصناعية والزراعية، وتطبيق الرسوم الخدمية الموحدة للخدمات البلدية، وتعديل الرسوم لبعض الخدمات المقدمة من الوزارات والوحدات الحكومية بما يعكس تكلفة ومستوى الخدمات المقدمة. ويذكر ان نسبة ضريبة الدخل على الشركات من المتوقع رفعها من ١٢ بالمائة الى ١٥ بالمائة ومن المتوقع صدور التعديلات القانونية المنظمة خلال العام الحالي، كما تتضمن أجندة الاصلاحات الضريبية فرض ضريبة على القيمة المضافة في عام ٢٠١٨ وهو ما يتم في اطار التنسيق والتعاون المالي بين دول مجلس التعاون حيث سيتم تطبيق الضريبة بشكل جماعي. ومن المقرر فعليا تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥ بالمائة في أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام ٢٠١٨، وتفترض تقديرات صندوق النقد الدولي بأن هذه الضريبة يمكنها أن تجمع ما يصل إلى ١,٥-٢ بالمائة من إجمالي الناتج المحلى في كافة أرجاء المنطقة.

ورغم صعوبة الاوضاع الحالية لدى الدول المصدرة للنفط يظل الرهان الاكبر هو تنويع الايرادات وعدم الاعتماد على النفط حيث أشار تقرير «رؤى اقتصادية: الشرق الأوسط للربع الأخير ٢٠١٦»، والذي تم إعداده من قبل مؤسسة «أكسفورد إيكونوميكس» الى أن أسعار النفط لن تعود إلى معدلاتها القريبة من ١٠٠ دولار أميركي للبرميل كما كانت عليه في الفترة ما بين ٢٠١٠ و ٢٠١٤. ويقول التقرير انه بينما يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تغطي النقص في الإيرادات على المدى القصير بالاقتراض وأيضاً من خلال السحب من صناديق الثروات السيادية واحتياطات النقد الأجنبي، فإنها لن تتمكن من القيام بذلك على المدى البعيد دون اصلاح مالي شامل بما في ذلك زيادة الضرائب. ويرى التقرير ان هناك حاجة واضحة لزيادة مستوى الإيرادات الحكومية غير النفطية من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي، لكن قلة فقط من السياسات الضريبية تعدّ خالية من العواقب الاقتصادية واسعة النطاق، لذلك سيكون من المهم للحكومات أن تتأكد من أن سياساتها الضريبية هي جزء من الاستراتيجيات الشاملة للتنوع الاقتصادي. وفي المسار الثالث تواصل مختلف الجهات المعنية العمل على دعم وتعزيز سياسات التنويع الاقتصادي، ومن المقرر ان يتم وشيكا بدء تطبيق المبادرات التي نتجت عن البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي «تنفيذ» وتستهدف ١٢١ مبادرة ومشروعا خرج بها البرنامج توفير ٣٠ ألف فرصة عمل للمواطنين وتوليد إنفاق رأسمالي بقيمة ١٦,٣ مليار ريال عماني في مختلف قطاعات الخطة الخمسية التاسعة وتتوقع وزارة المالية ان المرحلة الاولى من برنامج تنفيذ ستسهم في رفد الناتج المحلي بنحو ١,٧ مليار ريال. وتهدف مبادرات برنامج تنفيذ الى تحسين بيئة الاستثمار وسهولة ممارسة الأعمال بما يخدم التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات المحلية والخارجية من خلال مراجعة وتحديث القوانين والتشريعات واستخدام التقنيات الإلكترونية في إنجاز الخدمات الحكومية لتذليل كافة المعوقات التي تواجه القطاع الخاص، وقد اشتملت المرحلة الأولى من برنامج تنفيذ على قطاعات رئيسية ثلاث وهي الصناعات التحويلية والسياحة والخدمات اللوجستية، إضافة إلى قطاعات داعمة هي المالية والتمويل المبتكر والتشغيل وسوق العمل.